كلمة ونص

يونس خلف

«قسد».. طفح الكيل!

أعرف أن من ينصحني أن أتوقف عن الكتابة والتعبير عن واقع الحال والظروف الصعبة في الحسكة بسبب ممارسات قسد المرتهنة للمحتل الأميركي بنطلق في النصيحة والتحذير المبطن من قاعدة الحرص وتجنب أي أذى يمكن أن يلحق بي وبكل من يرفع الصوت عالياً لفضح هذه الممارسات، وهو أمر محتمل بطبيعة الحال، فالزميل الصحفي محمد الصغير لا يزال معتقلاً منذ سنوات في معتقلات «قسد»، وبالأمس القريب تم توقيف أعضاء في قيادة فرع الحزب بالحسكة وهم في الطريق لحضور اجتماع في دمشق، وخلال الشهر الماضي تم توقيف الصديق محمد سعيد خلف وهو عضو قيادة فرع سابق وبقي موقوفاً أكثر من عشرين يوماً، والأمثلة والشواهد كثيرة على الاعتقال والضغوطات التي تمارس على فعاليات اجتماعية وثقافية وإعلامية.

لكن كيف أتوقف عن الكتابة وأكتم الصوت في حين الممارسات والضغوطات مستمرة.؟ وكيف لا نقوم بأضعف الإيمان ليعرف الناس ماذا يحدث في ظل غياب المجتمع الدولي النائم والمؤسسات الدولية المخطوفة من الدول الاستعمارية التي تتزعمها أميركا.

كيف يمكن أن نتجنب نقل الواقع على حقيقته واليوم تعود من جديد ميليشيات قسد بتنفيذ الحصار المطبق على مركز مدينة الحسكة وتغلق جميع المداخل المؤدية إليه بعد ساعات من منعها إدخال الطحين إلى مخبز الحسكة الأول بقصد إيقافه عن الإنتاج وحرمان آلاف الأسر من الخبز.

كيف أكتب جماح قلمي وأمنعه من نقل الواقع خوفاً أو تجنباً من أذى يلحق بي في حين اليوم ميليشيا قسد تنشر مجموعات مسلحة عند المداخل المؤدية إلى مركز مدينة الحسكة وتمنع حركة السير للمدنيين والسيارات من وإلى مركز المدينة ما يهدد بنقص حاد في المواد الغذائية والمحروقات ويخلق أزمة خانقة وخاصة خلال شهر رمضان.

كيف لا نرفع الصوت وميليشيا قسد تمنع اليوم شاحنات الطحين من التحرك باتجاه مخبز الباسل بالحسكة وتقطع عنه الطحين ليتوقف عن الإنتاج بالتوازي مع استمرار الميليشيا بحصار مخبز البعث في مدينة القامشلي وتوقفه عن العمل بعد أن استولت بقوة السلاح على المخبز وطردت العمال منه.

واليوم مع تجدد الحصار واستمرار ممارسات قسد بحق الأهالي هي مناسبة للتذكير والتأكيد من جديد أننا عندما نتحدث عن قسد نحرص على التوضيح بأن الميليشيات المرتهنة للمحتل الأميركي لا تمثل طيفاً محدداً وإنما هي خليط من مختلف الأطياف والشرائح والمكونات، ولا علاقة للمكون الكردي بهذه الميليشيات وعمالتها للأجنبي وممارساتها.

ثمة أصوات انعزالية مرتهنة ولا تستطيع أن تخلع عباءة التبعية ولذلك اليوم الجزيرة السورية وأهلها وخيراتها وثرواتها النفطية والزراعية يدفعون ثمن ارتماء هذه المجموعات في حضن الأجنبي.

أما عندما نتحدث عن الأكراد فإنما نتحدث عن مواطنين سوريين لأن المكون الكردي هو مكون أصيل وأساسي من مكونات الشعب السوري في حين أخطأت بعض الفصائل والأحزاب الكردية (وليس الأكراد) وتوهموا وخدعتهم أميركا.

والدولة السورية لم تتخذ بحق هذه الميليشيات أي إجراء ليس لأنها لا تستطيع وإنما انطلاقاً من حرصها على عدم إراقة الدم السوري على الأرض السورية أو الوصول إلى حالة الصدام، ولكن حقيقة لقد طفح الكيل بهذا الوضع الإنساني الصعب والممارسات المستمرة وكل أبناء المحافظة بعشائرها العربية والكردية ومن مختلف الطوائف هم رافضون لهذه الممارسات رفضاً قاطعاً.

لكن المشكلة بالذين لم يقرؤوا التاريخ، والذين يتجاهلون حقائق الأمور التي لايمكن أن تحرقها النيران، فلم يحدث أن الولايات المتحدة الأميركية كانت حارساً لنشاة دون أن تقترسها أو تطعمها لأحد، هل نسيت قسد عندما تركها الأميركي بيد الوحش التركي وذهبت عفرين ورأس العين وغيرها من المدن والمناطق. هل ننسى أحد أنه لولا تدخل الجيش العربي السوري لامتد زحف المحتل التركي بعد رأس العين إلى باقي المناطق في الحسكة.

لماذا ينسى البعض أو يتناسون أن الدولة السورية جاهزة لاحتضان كل مواطنيها والحوار ظل مفتوحاً أمام القوى التي تؤمن بسورية وطناً نهائياً لها وتؤكد ولاءها وانتماءها له.

ولكنهم مستمرون بمنطق انفصالي أو بمنطق أنهم أصبحوا قوة على أرض الواقع تفرض نفسها بفعل الارتهان للأميركي، أما النسيان الكبير فهو أنه لا يحق لأي مكون أن يصادر العقد الاجتماعي ويلغي شكل الدولة ونظامها السياسي لأن قوة الدولة من قوة شعبها الذي يرفض أن تمس وحدتها ودستورها وسيادتها الوطنية، ولأن مستقبل سورية وشكل الدولة ونظام الحكم فيها لا يقبل الخضوع للأمزجة والحسابات الضيقة وإنما هو بيد الشعب السوري كما يحدده الدستور وتحميه إرادة الشعب والقوانين الدولية.

بين يوم وليلة.. واقع النقل في اللاذقية يتحسن.. فهل يستمر؟

عضو المكتب التنفيذي: «مكافأة» السرافيس لالتزامها بالعمل بتخديم الخطوط البعيدة

اللاذقية- عبير محمود

يبدو أن حل أزمة النقل فيما يخص السرافيس العاملة على خطوط الريف بمحافظة اللاذقية لم يكن يتطلب إلا الجدية في العمل والتطبيق الفعلي لكل قرار على أرض الواقع، بعد معاناة كبيرة للطلاب والموظفين على خطوط النقل بين الريف والمدينة وخاصة خط جبلة – اللاذقية.

ويقول مواطنون إن واقع كراج «الزراعة- دراج» تغيّر بين يوم وليلة من دون أي تعقيد، متسائلين: لماذا لم يتم ضبط الكراج وباقي الكراجات منذ سنوات! فهل هذا الإجراء كان يتطلب إرهاقنا على المواقف حتى يستفيق أصحاب القرار على حين غفلة؟

وتمنى طلاب وموظفون أن يستمر التشدد بمراقبة عمل السرافيس على جميع الخطوط حتى لا تكون إجراءات مؤقتة وتعود الأزمة إلى سابق عهدها في رحلة البحث أوقات الذروة عن وسيلة نقل وخاصة إلى ريف المحافظة.

عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع النقل في محافظة اللاذقية مالك الخيّر أكد لـ«الوطن» على التشدد بمتابعة عمل السرافيس وردع المخالفين وتسيير أمور المواطنين وتخفيف الأعباء عنهم، وفقاً لتوجيهات محافظ اللاذقية.

وحول الإجراءات الجديدة لضبط سرافيس الريف عند موقف الزراعة- دراج، قال الخيّر: تم وضع نقطة مراقبة أمام موقف دراج محاذية لسور جامعة تشرين، لمتابعة عمل السرافيس بمراقبين يومياً، لضمان حركة النقل وخاصة نقل الطلاب من المدينة إلى جبلة والعكس.

وأضاف إنه خلال الساعات الماضية، تم اتخاذ عدة إجراءات رادعة لتحسين واقع النقل على جميع الخطوط ومراقبة عمل السرافيس والتشدد بمعاقبة المخالفين والمتسربين عن الخطوط بالتعاون مع الوحدات الشرطية، إضافة إلى العمل على التنسيق بين مجلس مدينة اللاذقية ومجلس مدينة جبلة لضبط عمل سرافيس الخط بين المدينتين.

وأكد الخيّر ضبط ٤٥ سرفيساً مخالفاً خلال الأيام الماضية ومعاقبتها (وفقاً لقرار لجنة السير الصادر نهاية شهر شباط الماضي) بالحجز مدة أسبوع ودفع غرامة مالية محددة بـ٣٥ ألف ليرة عن كل يوم حجز إضافة إلى توقيف مخصصات الوقود عن هذه المدة، منوهاً بأن السرفيس الذي يخالف مرة أخرى المخالفة نفسها يتم حجزه لمدة أسبوع وزيادة الغرامة إلى ٥٠ ألف ليرة عن كل يوم حجز مع توقيف المخصصات من المحروقات لمدة سبعة أيام.

وبيّن أن السرافيس المعاقبة تعمل على خطوط «جبلة- القرداحة- الدائري الشمالي- المشيرفة- بسنادا- سقوبين، مشدداً على المتابعة اليومية لحركة مجمل الخطوط لمنع أي تسرب عنها، مشيراً إلى تسجل أكثر من ٣ آلاف سرفيس بين الريف والمدينة.

في المقابل، أشار الخيّر إلى «مكافأة» السرافيس الملتزمة على بعض الخطوط الريفية لالتزامها بالعمل بتخديم الخطوط البعيدة ونقل الركاب بكل يسر، مبيناً أن المكافأة زيادة مخصصات المحروقات بمعدل ١٠ ليترات لـ٩ سرافيس على خطوط قسمين (٣)- كفرية (٢)- الزرقا (١)- الحفة (٢)- شريفا(١).

ونوه عضو المكتب التنفيذي بتسهيل الإجراءات لتخديم أي قرية بالنقل عبر الموافقة على أي طلب لتشغيل سرفيس على الخط وفق القانون، ومنها خطوط ريفية تمت الموافقة على فتحها بضمن تأمين أهالي القرى بوسائل نقل بين الريف والمدينة وخاصة في أوقات الذروة.

أصحاب محال اللحوم يتخلون عنها

رئيس جمعية اللحامين: الغلاء الفاحش جعلها بعيدة عن متناول الفقراء ولحوم حماة تذهب لمطاعم دمشق

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن العديد من القصابين في مدينة حماة لـ«الوطن» أن بيع اللحوم الحمراء ضعيف، وإقبال المواطنين على الشراء بأدنى مستوياته.

وأوضح بعضهم أن الغلاء الفاحش أصاب هذا القطاع بنسبة عالية من الجمود ما أدى لتوقف العديد من زملاء المهنة عن العمل، بعد بيعهم «عدة الشغل»، وتسليم المحال المستأجرة لأصحابها، كون الواقع لا يشجع على العمل، ودخله الشهري لا يكفي لتسديد أجرة المحال والصنّاع.

ولفت العديد منهم إلى أن من يشتري اللحوم الحمراء حالياً، هم المواطنون الميسورون، ونسبتهم ١٠ بالمئة فقط إن لم تكن أقل. وأشاروا إلى أنهم قبلاً كانوا يبيعون في اليوم مابين ٤-٨ ذبائح، وأما اليوم فيبيعون ذبيحة واحدة وبأحسن الأحوال اثنتين.

وبيّن مواطنون لـ «الوطن» أنهم منذ سنوات طويلة استغنوا عن اللحوم بكل أنواعها، مع تنامي الغلاء الفاحش، وأنهم إذا قرروا الشراء لسبب اضطراري ما، فيشترون أوقية أو نصفها من اللحوم الحمراء، وفخذاً واحدة من الفروج، أو اثنتين ولكن ذلك مغامرة مالية لا تتكرر إلا مرة كل شهرين!.

ومن جانبه، بيّن رئيس جمعية حرفة اللحامين مصطفى الصباغ الشيرازي لـ«الوطن»، أن الغلاء الفاحش جعل الأغلبية العظمى من أهالي حماة تحجم عن شراء اللحوم الحمراء تحديداً. وهو ما أثر في عمل اللحامين سلبياً بشكل كبير.

وأوضح أن سعر كيلو الخروف الواقف مابين ١٤-١٥ ألف ليرة بسوق الغنم، وبعد الذبح ينتج عن الكيلو نصفه لحماً فقط، وحتى إذا تم تسعير المبيع للمستهلك بـ٣٠ ألف ليرة للكيلو فإنه «ما بيوفي» مع اللحام. وأشار إلى أن الكيلو يباع بأسواق حماة اليوم مابين ٢٠-٢٥ ألف ليرة.

ومن جهته كشف رئيس اتحاد الحرفيين بحماة مسعف أصفر لـ«الوطن» أن ٩٠ بالمئة من المواطنين غير قادرين على شراء اللحوم.

وقال: «الفقير ما معو ياكل»، فالغلاء الفاحش الذي طال الأعلاف ويعاني منه مربو المواشي، والمحروقات اللازمة لتشغيل برادات اللحامين ومولداتهم، جعل اللحوم بعيدة عن متناول الناس الفقراء. وأضاف: ورغم ذلك نسعر، كيلو اللحم للمستهلك بـ٢٥ ألف ليرة.

بينما بيّن المشرف على صالة الذبح بالمسلخ الفني في مجلس مدينة حماة الدكتور فياض النعمة، أن عدد الذبائح قبل حلول رمضان المبارك كان وسطياً ما بين ٣٠٠-٤٠٠ رأس من الغنم والماعز والعجل، وخلال الأسبوع الأول من الشهر الفضيل ازدادت لتبلغ نحو ٩٠٠ رأس بالمجموع، ولتستقر حالياً حول ٦٠٠-٧٠٠ رأس.

ولفت إلى الذبح بالمسلخ يتم لمصلحة التجار الذين يوزعون نسبة من الذبائح للحامين بحماة، والكميات الباقية لمطاعم بحمص ودمشق. وأشار إلى أن أجرة ذبح الرأس الصغير أي من الغنم والماعز ١٣٥٠ ليرة، ومن الرأس الكبير أي من العجل أو الجمل ٦٣٠٠ ليرة.

وأكد أن عمليات ذبح المواشي التي تُجرى بالمسلخ الفني، تكون تحت إشراف طبي بيطري، كما تفحص اللحوم بعد الذبح.

سنجتمع معها.. ومن الحلول المطروحة إرسال أجر الطبيب منفصلاً عن المشفى

رئيس مجلس إدارة المؤسسة السورية للتأمين لـ«الوطن»: جشع لدى بعض المشافي الخاصة

محمد منار حميجو

بين رئيس مجلس إدارة المؤسسة السورية العامة للتأمين والرئيس الفخري للطب الشرعي حسين نوفل أن هناك جشعاً لدى بعض المشافي الخاصة تتقاضى من المؤمنين أجوراً زائدة، إضافة إلى أنها لا تسدد أجور الأطباء كاملة كما هي مقررة من المؤسسة مع العلم أن المؤسسة ترسل الأجور كاملة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد نوفل أنه ورد الكثير من الشكاوى من أطباء وخصوصاً أطباء التخدير بأنهم لا يتقاضون حقوقهم كما هي مقررة من مؤسسة التأمين وبناء على هذه الشكاوى تم عقد اجتماع مع إدارة النقابات الطبية الأسبوع الماضي لمعرفة أسباب عدم حصول هؤلاء الأطباء على كامل أجورهم، مبيناً أنه تبين أن المشكلة على الأغلب هي في العديد المشافي الخاصة وليس من إدارة النقابات الطبية.

وكشف نوفل أنه سيتم عقد اجتماع مع إدارات المشافي الخاصة لحل هذه المشكلة، مشيراً إلى أنه من ضمن الحلول المطروحة أن يتم إرسال أجور الطبيب بشكل منفصل عن أجور المشفى حتى يحصل الطبيب على كامل حقوقه وفقاً لما هو مقرر من مؤسسة التأمين.

ولفت نوفل إلى أن بعض هذه المشافي الخاصة تلزم الطبيب بالأجر الذي تقرره له وفي حال اعترض على ذلك فإنها تخبره بأنها سوف تستغني عن خدماته حتى لا يعترض الطبيب على هذا الأجر وإجباره على القبول بالأجر الذي فرضته عليه، علماً أن أجره أعلى من ذلك وفقاً لما أرسلته له مؤسسة التأمين.

وفيما يتعلق بموضوع تقديم الخدمة الطبية للمؤمنين صحياً في المشافي الخاصة أكد نوفل أن بعض المشافي الخاصة تتقاضى أجوراً زائدة من المؤمن صحياً علماً أنه يجب ألا يدفع أي مبلغ زائد، مشيراً إلى أن المؤسسة تعاقدت مع مشافي وزارة الدفاع منذ أكثر من سنة لتخديم كل المؤمنين صحياً والمسجلين في المؤسسة وهي تملك من الإمكانيات الكبيرة التي تؤهلها لتقديم الخدمات الطبية الممتازة للمؤمنين وأفضل من الكثير من المشافي الخاصة ومن دون أن يتكلف المريض أي أجر بمعنى أنه تتم معالجته مجاناً.

وبين نوفل أن المؤمن صحياً يستطيع أن يراجع أي مشفى عسكري لمجرد أن يبرز بطاقته التأمينية، مشيراً إلى أن مشافي وزارة الدفاع منتشرة على كل مساحة سورية وهي مشاف من الدرجة الأولى يوجد فيها أفضل الأطباء وكذلك أفضل التجهيزات الطبية، إضافة إلى توافر البنية التحتية المناسبة لاستقبال عدد كبير من المرضى المؤمنين.

وأشار نوفل إلى أن إدارة الخدمات الطبية متعاونة جداً بتوفير أفضل الخدمات للمؤمنين صحياً، لافتاً إلى أنه تم عقد اجتماع الأسبوع الماضي مع الإدارة التي أكدت أنها مستعدة لتقديم كامل التعاون في هذا الموضوع.

واعتبر أن التعاقد مع مشافي وزارة الدفاع فيها فائدة للجميع للمريض المؤمن الذي يحصل على أفضل الخدمات الطبية وللطبيب الذي يحصل على كامل حقوقه أيضاً، إضافة إلى أن مؤسسة التأمين مستفيدة من ذلك بأن المؤمنين المسجلين لديها يحصلون على خدمة طبية محترمة.

وفيما يتعلق بالتعرفة الطبية الخاصة بأجور الأطباء أكد نوفل أنه يتم دراستها في وزارة الصحة إلى جانب تصنيف الأطباء حتى تكون التعرفة تتناسب مع تصنيف الأطباء.

> مشاف خاصة تتقاضى من المؤمنين أجوراً زائدة ولا تؤدي أجور الأطباء كاملة